جهد
JOHUD
الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية
The Jordanian Hashemite Fund for Human Development

AWO
جمعية النساء العربيات في الأردن
Arab Women Organization of Jordan

EuroMed Feminist Initiative
المبادرة النسوية الأورومتوسطية
Initiative Féministe EuroMed

France
AFD
AGENCE FRANÇAISE DE DÉVELOPPEMENT

ديناميكيات مواجهة العنف

لدى المرأة الأردنية في الفضاء العام

الإدارة المحلية أنموذج ورقة سياسات



جهـــد
JOHUD
الـصـنـدوق الأردنـي الـهـاشـمـي لـلـتـنـمـيـة الـبـشـريـة
The Jordanian Hashemite Fund for Human Development

جمعية النساء العربيات في الأردن
Arab Women Organization of Jordan

EuroMed Feminist Initiative
المبادرة النسوية الأورومتوسطية
Initiative Féministe EuroMed

France
AFD
AGENCE FRANÇAISE DE DÉVELOPPEMENT

ديناميكيات مواجهة العنف

لدى المرأة الأردنية في الفضاء العام

الإدارة المحلية أنموذج ورقة سياسات

المحتويات:

المقدمة 1

التطور التاريخي لمشاركة المرأة السياسية – الإدارة المحلية 2

أهداف ورقة السياسات 4

المنهجية والأدوات البحثية 5

توصيف المشكلة البحثية 6

تحليل النتائج 8

المحور الأول: مكامن القوة لدى المرأة الأردنية لخوض التجربة السياسية 10

المحور الثاني: تجربة المرأة الأردنية في التعرض ومواجهة العنف الانتخابي 15

المحور الثالث: ديناميكيات مواجهة العنف 23

التوصيات 25

مصادر ومراجع الدراسة 28

ديناميكيات مواجهة العنف

لدى المرأة الأردنية في الفضاء العام

الإدارة المحلية أنموذج ورقة سياسات

المقدمة

يُعدّ الانخراط الفاعل للمرأة في الحياة السياسية مؤشراً حاسماً على نضج أي نظام ديمقراطي وفعالية مؤسساته المحلية، خاصة في ضوء المسار الإصلاحي الذي تبنته المملكة الأردنية الهاشمية مع دخول المئوية الثانية بخطاب جلالة الملك عبد الله الثاني بان الحسين بتشكيل " اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية" الصادر في 10 حزيران من عام 2021، وذلك من أجل تحسين نوعية حياة الأردنيين والاردنيات والوصول بهم الى مجتمع ثري براس المال البشري والاجتماعي الفاعل.

وتمثل الهدف العام من اللجنة بإحداث نقلة نوعية في الحياة السياسية والبرلمانية تضمن مواصلة عملية التطوير لضمان حق الأردنيون والاردنيات في ممارسة حياة برلمانية وحزبية ترتقي بديموقراطيتهم وحياتهم وصولا الى برلمان قائم على كتل وأحزاب برامجية [1]. وجاء من أهم مخرجات اللجنة اعداد مسودتي مشروعي قانونين جديدين للأحزاب والانتخابات، وتقديم التوصيات المتعلقة بتطوير التشريعات الناظمة لقانون الإدارة المحلية، وتوسع قاعدة المشاركة في صنع القرار وتهيئة البيئة التشريعية الضامنة لدور الشباب والمرأة في الحياة العامة.

أما بخصوص قانون الإدارة المحلية تحديداً فقد شهد اهتمام خاص من قبل صانعي القرار لما له من أهمية كبرى في اعتبارها الجسر الذي يربط بين القواعد المجتمعية وقضاياه الملحة وبين مراكز صنع القرار والتي تتمثل في السلطة التشريعية ابتداء والتنفيذية لاحقاً. **أضف الى ذلك دور الأحزاب وكافة مؤسسات المجتمع المدني** التي يقع على عاتقها إيصال صوت المواطنين وطالبهم بحرية ومسؤولية وأمانة. وبناء على التوجهات السياسية المتمثلة في خطة تحديث سياسي " حقيقية" كان لابد من إعادة النظر في قانون الإدارة المحلية ليواكب المستجدات في الحراك الشعبي والرسمي في آن معاً من أجل الخروج بقانون الإدارة المحلية حديث يؤطر العلاقة ما بين الحكومة والمحافظات بشكل يضمن التوزيع العادل لبرامج التنمية وتعزيز المشاركة الحقيقية لكافة فئات المجتمع وخاصة النساء والشباب كونهم العنصر المهم والفعال في تطوير المجتمع والسير به نحو الأفضل.

ويشهد للمرأة الأردنية بأنها خاضت تجربة متميزة في المشاركة السياسية على مستوى الإدارة المحلية عبر التاريخ

1 وثيقة اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، أيلول 2021

السياسي للدولة الأردنية، على الرغم من العديد من المعوقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتبعاً لذلك فقد رافق تلك المرحلة تعديلات تشريعية تدرجت لضمان انخراط المرأة الأردنية في المجال السياسي وأخيرا ما جاء به قانون الانتخاب وقانون الأحزاب من تعديلات جوهرية تضمن مشاركة فاعلة للمرأة والشباب، وفيما يخص مشاركة المرأة، فقد عمل قانون الانتخاب الجديد على رفع المقاعد المخصصة للمرأة في مسار الكوتا إلى 18 مقعداً بدلاً من 15 مقعداً على مستوى الدوائر المحلية الانتخابية ودائرة انتخابية عامة واحدة على مستوى المملكة هذا بالإضافة إلى قدرة المرأة على الترشح في المسار التنافسي إلى جانب الكوتا، أما فيما يتعلق بالتعديلات على قانون الأحزاب فقد خصص هذا القانون ما لا يقل عن 20% من الأعضاء المؤسسين للمرأة مما عزز من فرص المرأة على المنافسة.

وضمن هذا السياق فقد جاءت هذه **الورقة البحثية** للفهم عميق لأهم المعوقات والتي تعتبر الأشد تأثيرا على المرأة الأردنية فيما يتعلق بمشاركتها السياسية، كما برز في العديد من الدراسات السابقة، ألا وهي السياق الاجتماعي والثقافي، والمتمثل بمنظومة الأعراف الاجتماعية وما تحمله من مضامين – قد – تؤثر سلباً على دور المرأة في المجال السياسي ومدى قدرتها على المشاركة في صنع القرار بدءاً من الحيز الخاص وانتهاء في الحيز العام.

وتبرز أهمية هذه الورقة البحثية في تركيزها على تحليل المعوقات الاجتماعية من منظور تحليل **ميزان القوة وتفكيك** العلاقات الغير متوازنة بشكل يساهم في تمكين صانعي القرار ومؤسسات المجتمع المدني وكافة الجهات ذات العلاقة بتحديد

" **مصادر العنف**" الذي تعاني منه المرأة في المجال السياسي ومحاولة معالجته بشكل جذري ومتسق في ذات الوقت مع منظومة المجتمع الاجتماعية والثقافية في آن معاً. فالتدخلات التنموية لا يمكن أن تؤتي بثمارها دون ان تحقق المعادلة الصعبة في الموائمة بين منظومة القيم والمبادئ التي تحكم البناء الاجتماعي للأفراد واليات مواجهة او معالجة ما قد يساء استخدامه أو دلالاته لما هو قائم مما يعيق تحقيق العدالة والتي هي من أهم المبادئ الإنسانية والدينية.

بناءً على ذلك، وفي ضوء ما سبق؛ **تأتي هذه الدراسة النوعية القائمة على النهج التشاركي** لتقديم مساهمة أصيلة من خلال تحديد مكامن القوة الذاتية والموضوعية والتي تمكنهن من مواجهة العنف، بالإضافة الى آليات المواجهة لكافة اشكال العنف بهدف استكشاف مصادر القوة والسلطة التي يمتلكها "المعنِف"؛ سواء كان فرداً أو مؤسسة، وكشف الأبعاد الهيكلية التي تمدّه بالشرعية، مما سيوفر معرفة وفهم عميقين لجذور مشكلة العنف وكيف يمكن لصانعي السياسات والمؤسسات المعنية بالحد من كافة اشكال العنف في السياق العام وتعزيز مشاركة المرأة السياسية في الأردن.

التطور التاريخي لمشاركة المرأة السياسية – الإدارة المحلية

تلخيص تطوّر مفهوم الإدارة المحلية في الأردن: بحاجة الى تدقيق

منذ بداية تأسيس إمارة شرق الأردن كان للمرأة حضور لافت في الحياة العامة وبشكل خاص من خلال تعزيز دورها في العمل

العام من خلال تأسيس الجمعيات الخيرية المختلفة بهدف تحقيق الرفاه الاجتماعي للأسرة الأردنية ودعم المرأة والطفل تحديداً. ومن ثم بدأت المرأة في المطالبة في حقوقها السياسية والمدنية مع مطلع الخمسينات من خلال رفع المذكرات الى مجلس الوزراء والاعيان والنواب مطالبين منح المرأة حقوقها السياسية وخاصة في الترشح والانتخاب، وفي عام 1955 صدر قرار يعطي للمرأة الحق في الاقتراع، إلا أن هذا التعديل على قانون الانتخاب كان منقوص بحيث منح النساء اللواتي أتممن الابتدائية على الأقل حق التصويت مما حرم غير المتعلمات من ممارسة حقوقهن، رغم ان الرجال آنذاك كانوا على الاغلب أميين وكان لهم حق التصويت، مما دفع بجموع من النساء والرجال بالخروج في أول مظاهر في تاريخ الأردن للمطالبة بحقوق المرأة الأردنية السياسية والمدنية [2]. واستمرت المطالبات الى أن توقفت الحياة السياسية بصدور الاحكام العرفية في عام 1957 لظروف أمنية وإقليمية استدعت اتخاذ هذا الاجراء لحماية كيان الدولة الأردنية، مرورا بعدوان 1967 والذي كان للمرأة دور رئيسي في التعبئة السياسية والحشد لدعم الاهل في فلسطين آنذاك. الى ان جاء عام 1977 والذي تم فيه منح حق الانتخاب والترشح للمرأة الأردنية إلا أنه لم يمارس فعلياًآن مروراً في عام 1989 والذي كانت مشاركة المرأة الأردنية فيه محدودة.

في سياق الإدارة المحلية، ففي عام 1995 وافق مجلس الوزراء الأردني وبمبادرة من سمو الاميرة بسمة المعظمة على تعيين 99 سيدة في عضوية المجالس البلدية والقروية على مستوى المملكة كخطوة تشجيعية لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية المحلية بعد ان تم منحها الحق في الترشح والانتخاب في عام 1982 ولكنه لم يمارس فعليا الا لاحقا.

أما **في عام 1995**فقد ترشحت 19 سيدة وفازت 9 عضوات – رئاسة بلدية الوهادنة- وتم تعيين 23 سيدة، **وفي عام 1999** ترشحت 43 سيدة وفازت 8 عضوات – وتم تعيين 25 سيدة. **وشهد عام 2000** ما يسمى بالانتكاسة لتراجع النسب بشكل بارز ولكن اعتبرت **مرحلة 2007 مرحلة مفصلية** في قانون البلديات حيث شكّل هذا القانون نقلة نوعية، إذ نصّ لأول مرة **على تخصيص مقاعد للنساء (كوتا) في المجالس البلدية، بما لا يقل عن 20%** من مقاعد المجالس البلدية للنساء. ويتم احتساب فوز المرشحات الأعلى أصواتاً ضمن دوائرهن في حال عدم فوزهن بالتنافس الحر بالإضافة الى الانتقال من التعيين إلى التمثيل المنتخب. **الى أن جاء قانون البلديات للعام 2011** والتي كان من اهم تعديلاته رفع المقاعد المخصصة للنساء من 20% (كما كان في قانون 2007) إلى 25% والهدف لم يكن فقط زيادة العدد بل ضمان وجود كتلة حرجة من النساء داخل كل مجلس بلدي قادرة على التأثير في القرار وليس مجرد تمثيل رمزي.

ثم جاء قانون الإدارة **المحلية لسنة 2015 وتعديلاته** والذي ساهم في تعزيز مشاركة المرأة بشكل أوسع في مجالس البلدية والمحافظات (اللامركزية) ووسع نطاق التمثيل المحلي للنساء وإن ضل الاعتماد الأكبر على الكوتا **ففي عام 2022** كانت مشاركة المرأة في الانتخابات المحلية ، في المجالس المحافظات 53 % نسبة الناخبات والمجالس البلدية 54% ونسبة المقترعات من الناخبات في مجالس المحافظات 14.08% والمجالس البلدية 20.31% ونسبة المترشحات :مجالس المحافظات 15% والمجالس البلدية 23% ، اعداد الفائزات في مجالس المحافظات 67 عضوة حيث 8 تنافس حر و95 عبر الكوتا ، المجالس

2 كتاب سنوات من النضال- رنا الحسيني 2021

البلدية 295 عضوة حيث كان تنافس الحر 95 وعبر الكوتا 200 ، مما يؤكد على أن هناك تقدم بارز في دور المرأة في المشاركة في الحياة العامة وفي سياق الإدارة المحلية بشكل خاص.

وفي هذا السياق، فقد **قامت الهيئة المستقلة للانتخابات** بخطوات متقدمة من خلال اعداد الخطة الاستراتيجية2023-2025 والتي جاءت استجابة مباشرة لمخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية. أضف الى ذلك تأسيس وحدة تمكين المرأة، وإطلاق خط الشكاوى الخاص بالعنف الانتخابي، بالإضافة الى اعتماد تعريف للعنف الانتخابي مما شكل أرضية صلبة للاعتراف بوجود المشكلة والاستجابة الحقيقية لمواجهتها. وقد عرفت الهيئة المستقلة للانتخابات العنف الانتخابي بأنه "كل فعل أو امتناع عن فعل (مادي أو معنوي) يهدف مرتكبه لحرمان المرأة أو إعاقتها عن ممارسة أي حق أو عمل أو حرية من الحقوق والحريات المنصوص عليها في قانون الانتخاب، ويكون قائماً على أساس الجنس" وهذا بدوره يوفر مظلة قانونية للمرأة تعزز من مشاركتها السياسية).

ولم يتوقف الاهتمام بالقضايا المتعلقة بالمرأة عند هذا الحد، بل عمل المشرع الأردني أيضا على علاج ظاهرة العنف من خلال توفير منظومة تشريعية متكاملة متمثلة في قانون العقوبات الذي شدد العقوبات على حالات معينة لاسيما إذا كانت الضحية امرأة، وقانون الجرائم الإلكترونية الذي جاء ليواكب التطور الذي طرأ على أشكال العنف في الفضاء الرقمي كالابتزاز والتنمر الإلكتروني، وقانون الحماية من العنف الأسري الذي ركز على العنف داخل الأسرة وآليات الحماية والتدخل المبكر حفاظاً على خصوصية الأسر الأردنية. ولا ننسى بطبيعة الحال ما تم **اجراؤه من تعديل في الدستور الأردني في عام 2022 على** بإضافة عبارة «والأردنيات» في عنوان الفصل الثاني ليصبح «حقوق الأردنيين والأردنيات وواجباتهم.» كما تم إضافة الفقرة السادسة إلى المادة السادسة من الدستور لتمكين المرأة، والتي نصت على أن «تكفل الدولة تمكين المرأة ودعمها للقيام بدور فاعل في بناء المجتمع بما يضمن تكافؤ الفرص على أساس العدل والإنصاف وحمايتها من جميع أشكال العنف والتمييز.

أهداف ورقة السياسات

جاءت هذه الورقة البحثية من أجل تحقيق الأهداف التالية:

1. استكشاف مكامن القوة لدى المرأة الأردنية في خوضها التجربة الانتخابية
2. تحليل مصادر القوة لدى "المعنِف" في ممارسة العنف السياسي على المرأة
3. فهم اليات مواجهة\ مجابهة العنف السياسي
4. تقديم توصيات تسهم في الحد من العنف الانتخابي وتعزيز مشاركة المرأة السياسية

المنهجية والأدوات البحثية

جاءت هذه الورقة البحثية ضمن سياق مشروع " تعزيز مشاركة النساء من خلال الرصد المجتمعي والحوار المحلي " لتدريب عدد من المشاركات في مراكز الاميرة بسمة للتنمية في كل من اربد والزرقاء والمفرق، لغايات اعداد ورقة سياسات تساهم في معالجة مشكلة عامة توافقت الآراء حول المشكلة الرئيسية في أن تركز على " العنف السياسي/ الانتخابي" في سياق الإدارة المحلية. مع الإشارة الى ان منهجية الورقة البحثية جمعت بين محاولة لفهم أسباب المشكلة وكيفية مواجهتها بالإضافة الى الاهتمام بتقديم ما يجب فعله لمواجهة هذه المشكلة.

ومن هنا ونظرا لتوفر العديد من الدراسات السابقة والتي تطرقت الى العنف السياسي والانتخابي في الأردن من جانب (الأسباب، الأنواع، الاثار، المواجهة، العوامل والمعيقات) تم اعداد تحليل ومراجعة لمجموعة من أهم الدراسات السابقة في هذا السياق واعتبارها كمصدر ثانوي أساسي ساهم في تصميم منهجية هذه الورقة البحثية، بالإضافة الى الاعتماد على المنهج النوعي بشكل خاص، بهدف الغوص بشكل اعمق حول مصادر القوة لدى المعنفِ واليات المواجهة من خلال تصميم ثلاث أدوات بحثيّة رئيسية وهي: المقابلات المعمقة القائمة على السرد القصصي مع النساء اللواتي تعرضن للعنف في انتخابات مجالس البلديات/المحافظات، ومقابلات رسمية، بالإضافة إلى مجموعات النقاش المركزة؛ التي تم عقدها ضمن ثلاث فئات مختلفة في محافظات إربد والمفرق والزرقاء. كما تم اختيار عيّنة الدراسة النوعيّة من خلال أسلوب العينة القصديّة، وشملت (5) سيدات من كل محافظة في المقابلات المُعمّقة، و (6) مجموعات نقاش مركّزة في كل محافظة ضمن خصائص محددة. كما تمت الموائمة مع عدد من الدراسات السابقة ذات العلاقة بما يتعلق بالمؤشرات الكمية.

محددات الدراسة:

- **المحددات الجغرافية:** تقتصر الدراسة على ثلاث محافظات فقط هي إربد، المفرق، والزرقاء، ولا تشمل بقية محافظات المملكة، مما يعني أنّ نتائج الدراسة لا تُمثّل المجتمع الأردني ككل، بين الشمال والوسط والجنوب.

- **المحددات الزمانية:** يركز البحث على ظاهرة العنف السياسي الواقعة خلال آخر دورتين انتخابيتين هما 2017 و2022، وهي فترة ليست بالطويلة جداً، كما أنَّ المدة المحددة لهذه الدراسة ليست بالمدة الطويلة التي تكفي لبحث الظاهرة بعمق على فترات طويلة.

- **المحددات الموضوعية:** تقتصر الدراسة على تحليل ظاهرة العنف السياسي/ الانتخابي ضد المرأة تحديداً، وبالتركيز على التجربة السياسيّة في مجالس المحافظات والبلديّات، دون التطرّق لمظاهر أخرى للعنف السياسي، كالعنف بالانتخابات البرلمانيّة، والأحزاب السياسيّة.

- **المحددات البشرية (العينة):**

وقد تضمنت المنهجية مجموعة من الأدوات والتي جاءت كما يلي

اشتملت الدراسة على مجموعة من الأدوات النوعية وهي كالاتي

مجموعات النقاش المركزة			المقابلات المعمقة – خاصة			المقابلات المعمقة مع مؤسسات وهيئات وطنية ودولية
اربد (2)	الزرقاء (2)	المفرق (2)	اربد (5)	الزرقاء (7)	المفرق (5)	
مؤسسات مجتمع مدني عاملة في قضايا العنف نساء تعرضن للعنف السياسي/ الانتخابي في اخر دورتين انتخابيتين (بلديات ومحافظات (2017 - 2022)			مقابلات خاصة وسرية نساء تعرضن للعنف السياسي/ الانتخابي في اخر دورتين انتخابيتين (بلديات ومحافظات (2017 - 2022)			هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2) راصد مركز قلعة الكرك للاستشارات والتدريب الامينة العامة للجنة الوطنية لشؤون المرأة امينة سر تجمع لجان المرأة

الفئة المستهدفة

استهدفت هذه الدراسة النساء اللواتي ترشحن للانتخابات في مجالس البلدية والمحافظات (للامركزية) وتعرضن للعنف السياسي في اخر دورتين 2017 و2022 سواء فازن او لم يحالفهن الحظ في كل من اربد والزرقاء والمفرق، بالإضافة الى مؤسسات مجتمع مدني عاملة في قضايا العنف السياسي، وعدد من ممثلين/ات مؤسسات وطنية ودولية ومراكز أبحاث واستشارات.

توصيف المشكلة البحثية

جاء في **دراسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2023المعنونة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية** التي تؤثر على المرأة في المناصب القيادية أن من اهم التحديات التي تعيق انخراط المرأة في المجال السياسي هي" **الأعراف الموروثة والتقاليد** "بالدرجة الأولى ومن ثم يليها التشريعات والقوانين، ويليها تباعاً العوامل الاقتصادية، مدى الالتزام الحكومي بالمواثيق والمعاهدات الدولية. واتفقت هذه النتائج مع دراسة "مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية والمعوقات وسبل علاجها، النعيمات، والتي أكدت أن من اهم المعوقات التي تحد من قدرة المرأة على المشاركة السياسية هي **الموروث المجتمعي الثقافي** والذي عبرت عنه الباحثة بأنه يحمل في طياته العديد من الأفكار او التصورات الاجتماعية لدور الرجل في اتخاذ القرارات وخاصة في الفضاء العام وذلك كونه الاقدر على القيادة والتخطيط والمهارة في التواصل وبناء التحالفات داخل المجتمع، اضف الى ذلك ما حمله هذا الموروث من قصص وروايات جاءت فيها المرأة بأدوار الضعيفة والعاطفية الغير عقلانية، وجاءت في معظمها بدلالات حول دونية المرأة وعدم قدرتها على التفكير بشكل منطقي حسب نتائج الدراسة. وقد اضافت الباحثة المعوقات المرتبطة بأدوار المرأة التقليدية **والتي تحملها أعباء منزلية ورعائية تتطلب** جهد ووقت اضعاف ما يتحمله الرجل داخل المنزل مما يقصيها عن أدوارها المجتمعية والسياسية والاقتصادية طوعاً أو اجباراً.

و اتفقت هذه النتائج مع ما جاء في **اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، 2022، المعنونة "العنف ضد النساء في المجالين العام والسياسي** بخصوص **أثر العادات والتقاليد والأعراف السائدة على مستوى** وشكل العنف ضد المرأة في الحياة العامة، تبين من خلال **الدراسة أن الغالبية العظمى من المستجيبات (68.8 %) (يعتقدن بتأثيرها السلبي المشجع على العنف ضد المرأة في الحياة العامة، فالعديد من العادات والتقاليد يسوّغ العنف ضد النساء ويبرره اجتماعيا**، كأن قد تحّمل بعض المعتقدات المجتمعية مسؤولية العنف الواقع على النساء للنساء أنفسهن فيما يعرف بلوم الضحية. ومن اللافت أيضا بخصوص نتائج الدراسة أيضا ان هناك ما نسبته 20.7 % من المستجيبات ممن يعتقدن أن للعادات والتقاليد تأثر إيجابي من حيث توفيرها لأطر حماية معينة للنساء وهي نسبة متدنية وتؤكد على أن للعادات والتقاليد تأثير كبير في دور المرأة في الحياة السياسية. ولعل هذا مرتبط – حسب الدراسة – الى الاعتقاد بأن هناك أعرافا اجتماعية تحرم النساء وتحمل الرجال مسؤولية المحافظة عليهن وحمايتهن من التعرض للعنف والضرر. وترى صاحبات هذا الاعتقاد بأن اعرافا كهذه تدخل في باب الوصاية على النساء. أضف الى ذلك تحديات أخرى مثل محدودية الموارد الاقتصادية 64% ومحدودية الوصول الى المناصب القيادية 58% والعنف ضد المرأة 57% والواسطة والمحسوبية 54%. وهذا أيضا برز

وهذا يتفق أيضا مع نتائج **دراسة راصد 2022 المعنونة" التمكين الاقتصادي والسياسي الذي تتطلع إليه المواطنات الأردنيات "و التي اكدت ان الثقافة المجتمعية لها دور في الحد** من مشاركة المرأة' الحياة السياسية: ثقافة المجتمع الذكورية ترى أن الرجل هو الاقدر على اتخاذ القرارات السياسية العامة أكثر من المرأة كما أن تلك الثقافة تعزز المساحة الذكورية السياسية على حساب المساحة المتاحة للمرأة والصورة النمطية المأخوذة عن المرأة التي تراها بأنها غير قادرة على القيام بمسؤولياتها تجاه القرارات السياسية وإدارة الشؤون العامة والمشاركة في صنع القرار التشريعي، وهذه الأدوار حسب الصورة النمطية ال تنسجم مع الأدوار المرسخة مسبقا في أذهان المجتمع والتي تتمثل في تربية الأطفال و الشؤون المنزلية وعدم تقبل الرجال من نفس العائلة على مشاركة المرأة في الحياة العامة بشكل عام والحياة السياسية والانتخابات بشكل خاص، ومثال ذلك عدم تقبل بعض الأزواج لزوجاتهم في المشاركة في الانتخابات سواء بالترشح أو بالانتخاب وبعض التفسيرات الدينية والتي تقدم على أن صوت المرأة عورة وال يتوجب خروجها من البيت وبالتالي منعها من المشاركة في النقاش العام وأدى الموروث الثقافي الذي علقت به مجموعة من الشوائب المتصلة بصورة المرأة ودورها إلى عدم قدرة المرأة لتولي مناصب قيادية.

وتجدر الإشارة في هذا السياق الى محطة تاريخية بارزة في تطور المجتمعات البشرية والتي تعطي دلالة وفهم لما يحدث في يومنا هذا من الناحية دراسة سلوك المجتمعات وتناقل الإرث البشري تباعاً، والتي تفسر الى حد كبير كيف تشكل البناء الاجتماعي وعلى أي من القيم والمبادئ والتقاليد وكيف استطاع ان يحافظ على تراتبيته عبر عقود من الزمن. العيد من النظريات وعلى راسها ما قدمه أنجلز في كتابة "أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة "والتي فسّرت من خلالها أصل المجتمعات البشرية وكيف تقاسمت الأدوار بين المرأة والرجل، حيث تشير بعض هذه النظريات إلى أن المجتمعات الأولى كانت أمومية، إذ حظيت المرأة بمكانة مركزية وقدسية عالية نتيجة دورها البيولوجي في الإنجاب واستمرار النسل، خاصة في مرحلة المجتمعات المشاعية الأولى. ومع بداية الاستقرار الزراعي قبل نحو 12 ألف سنة قبل الميلاد، أسهمت المرأة بدور أساسي في اكتشاف

الزراعة، وسادت الملكية الجماعية وبرزت أهمية استمرار النسل [3].

لاحقًا، أدى ظهور فائض الإنتاج، وتدجين الحيوانات، واكتشاف الزراعة والمعادن إلى تغيّر بنية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، حيث بدأ الرجل يدرك دوره في الإنجاب، فحدث ما يُعرف بـ«الانقلاب الذكوري» الذي أفضى إلى تراجع مكانة المرأة وسحب القدسية عنها، وتقنين الزواج، وترسيخ سلطة الأب، ونشوء المجتمع التراتبي الذكوري.

ومع تطور المجتمعات، أصبحت قوة الجماعة واستمراريتها مرتبطة بتعزيز دور الذكور وزيادة عدد النساء والأطفال بوصفهم رصيدًا اقتصاديًا. ورغم هذا التراجع التاريخي، استمرت المرأة عبر العصور في الانتقال من الحيز الخاص إلى الحيز العام، وبدأ يتشكل وعي فردي ومجتمعي يقوم على المساواة والعدالة في الحقوق والواجبات، ما وضعها في مواجهة مع أنماط الهيمنة الذكورية التي ما زالت محل جدل وإعادة نظر في المجتمعات المعاصرة.

ومن هنا وبناء على ما جاء في اغلب الدراسات السابقة والتي أكدت أن للعادات والتقاليد الاجتماعية تلعب دور أساسي في مواجهة المرأة للعنف السياسي/ الانتخابي، لذلك فقد تم التركيز على " البعد الاجتماعي" في محاوله لفهم السياق وتداعياته على المشاركة السياسية للمرأة وتحديدا في عملية الترشح للانتخابات البلدية والمحافظة.

كما لابد من التنويه الى أن المشروع الذي تم تنفيذه " تعزيز مشاركة النساء من خلال الرصد المجتمعي والحوار المحلي " والذي من خلاله تم تدريب مجموعة من الشابات في ثلاث مراكز هي اربد والزرقاء والمفرق على البحث السريع بالمشاركة واثناء تحليل المشاكل التي تواجه المرأة في المجال السياسي تم التوافق على أن العنف ضد المرأة من اهم التحديات وخصوصاً عندما يتأطر العنف بسياق اجتماعي غير مرئي.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة هذه الدراسة في استمرار تعرض المرأة للعنف الانتخابي في ظل هيمنة الأعراف الاجتماعية التي تُمارس بوصفها سلطة غير رسمية تضبط مشاركة المرأة في المجال السياسي. إذ تُستخدم هذه الأعراف كغطاء شرعي لممارسات متعددة من الضغط العائلي، والتهديد، والإقصاء، والتنمر، والإيذاء، ما يحدّ من قدرة المرأة على اتخاذ قرار الترشح أو الاستمرار في العملية الانتخابية. وتكمن إشكالية هذه الممارسات في كونها تُقدَّم باعتبارها حماية اجتماعية للمرأة، بينما تعمل فعليًا على تقييد حركتها وإضعاف قدرتها على مواجهة العنف أو مساءلة مرتكبيه، الأمر الذي يعزز استمرارية العنف الانتخابي ويقوض فرص المشاركة السياسية المتكافئة.

تحليل النتائج

في هذه الورقة البحثية الموجزة والمعنونة ب- ديناميكيات مواجهة العنف لدى المرأة الأردنية في المجال السياسي-، تم تطوير محاور التحليل بناء على " تجربة العنف" التي واجهتها المرأة في المجال السياسي وتحديداً في مجال الترشح وخوض المعركة الانتخابية (الإدارة المحلية أنموذج)والتي تمثلت بدايةً بتحديد مكامن القوة والتي أهلتها لخوض غمار الحياة العامة واتخاذ قرار الترشح للمجلس البلدي/ المحافظة، مع استعراض تجربتها الشخصية في ما واجهته من عنف بكافة اشكاله، وانتهاء بديناميكيات

3 مقال للباحثة https://www.telosmagazine.org/uploads/2/5/5/6/25561514/telos-no_10-2024-1-dima_karadsheh.pdf

مجابهة هذا العنف، مروراً بمحاولة تحليل وفهم مصادر القوة لدى" المعنِف" وربطها بنتائج الدراسات السابقة التي أكدت على أن الأعراف الاجتماعية من اكثر المصادر التي تمنحه القوة والسلطة - بوعي أو باللاوعي -وتغذي سلوك العنف وتبرره.

ولغايات فهم علاقات القوة في تجربة العنف لدى المرأة، تم بناء الإطار التحليلي لفهم ديناميكيات مواجهة العنف لدى المرأة الأردنية في الفضاء العام من خلال تبني مقاربة **تحليلية تسمى" ديناميكية القوة"** [4] وهي أداة تحليلية تساعد في فهم مظاهر وأنماط القوة التي تعيشها وتواجهها المرأة في حياتها الخاصة والعامة، والتي قد تشكل عائق او تعرضها لشكل من اشكال العنف. وتشير الأداة الى ان هناك أربعة ديناميكيات للقوة والتي تتحكم بدرجة السيطرة على الموارد المادية والبشرية والفكرية والمالية للفرد او الجماعات وتصبح هذه السيطرة على الموارد مصدرًا للقوة الفردية والاجتماعية. وفيما يلي توضيح لهذه الديناميكيات الأربعة والتي سوف يتم توظيفها في سياق البحث.

القوة الى (To) القدرة على الفعل	القوة مع With التضامن والحماية	القوة فيWithin السلطة من الداخل	القوة على (Over) الهيمنة
أي القدرة على الاتيان بالفعل واتخاذ القرار والمبادرة. وتشير إلى الإمكانات الفريدة التي يمتلكها كل فرد لتشكيل حياته والعالم من حوله.	السلطة مع الآخرين: تتعلق بإيجاد أرضية مشتركة بين المصالح المختلفة وبناء قوة جماعية. وهي تقوم على الدعم المتبادل والتضامن والتعاون، مما يؤدي إلى مضاعفة المواهب والمعارف الفردية	القوة الداخلية والتي تشير الى المعرفة والقدرة واحترام الذات والايمان بالنفس لاي شخص لتمكينه من إحداث التغيير في حياته. وهي تعزز الكرامة الشخصية، وغالبا تتأثر بمعايير ثقافية ودينية.	غالبا ما تكون الاستخدام السلبي لـ " القوة" على الاخرين. ويمكن ان تكون استغلالية وقمعية. ويمكن استخدامها للتحكم في الموارد والفرص وللتأثير على القرارات

كما أنه من الضروري بمكان ولغايات الفهم الاعمق لديناميكية مواجهة العنف ان نحاول تفكيك المفاهيم المتداولة التي تعتبر مكون أساسي في معادلة ثلاثية الابعاد وهي العنف والقوة والسلطة من اجل محاولة إعادة بناء او خلق مفاهيم جديدة تسهم في الوصول الى مجتمع أكثر عدالة.

تُعرَّف **القوة** بوصفها دلالة على قدرة الفرد أو الفاعل الاجتماعي على التأثير في الآخرين أو فرض الإرادة، سواء تم ذلك عبر وسائل مادية كالقوة الجسدية أو العسكرية، أو عبر أدوات غير مادية مثل القوة الاقتصادية، الإعلامية، أو الثقافية [5].

أما **السلطة**، هي الحق المشروع أو الشرعي في إصدار الأوامر واتخاذ القرارات، وتستمد هذه الشرعية من مصادر متعددة كالقانون، أو الموقع الوظيفي، أو الأعراف والاتفاقات الاجتماعية السائد [6]. ومن هنا نجد انه في حال تحالفت السلطة مع القوة معاً تتجلى الهيمنة بأقوى صورها وتدير دفة المجتمع بما يحقق مصالح فئة على أخرى متسلحة بأدوات أهمها في سياق البحث ما يسمى بالعادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية والتي تتشكل على حساب حقوق تلك الفئة المستضعفة والتي لا يسمع صوتها في ضجيج الحافظ على هيبة الفئة الأقوى.

4 DYNAMI CS OF POWER, INCLUS ION AND EXCLUSION, Drawn from VeneKlasen, Lisa with Valerie Miller. A New Weave of Power, People & Politics: The Action Guide for Advocacy and Citizen Participation. Oklahoma City: World Neighbors, 2002.

5 ماكس فيبر، 1922، الاقتصاد والمجتمع، جامعة كاليفورنيا.

6 نفس المصدر اعلاه

وفي أغلب الدراسات السابقة [7] والتي أكدت على ان المرأة في انخراطها في الحياة السياسية تتعرض للعديد من اشكال العنف الممارس عليها من الاسرة والاهل بشكل رئيسي، تواجه حالة غير متوازن ما بين القوة والسلطة، فالسلطة ما زالت تحت سيطرة فئة الرجال من العائلة أما المرأة فعلى الرغم من امتلاكها مكان القوة الذاتية الموضوعية إلا أنها ما زالت لا تمتلك السلطة. وهنا نواجه جدلية منطقية في هل من الضروري ان تمتلك المرأة القوة والسلطة لكي تحقق العدالة والمساواة أم أن القوة لوحدها تكفي في واقع نمط من السيطرة من قبل الرجل الذي يراعي فيه حقوق المرأة على أكمل وجه؟

المحور الأول: مكامن القوة لدى المرأة الأردنية لخوض التجربة السياسية

في هذا المحور سيتم مناقشة مكامن القوة لدى المرأة الأردنية والتي قد تمنحها القدرة على الفعل والتأثير والمواجهة وإحداث التغيير، من خلال التعرف على أنواع القوة التي لديها والتي تعتبر الوقود في رحلتها من الحيز الخاص الى الحيز العام. وفي هذا السياق سوف يتم عرض النقاشات التي تمت بين المشاركات في مجموعات النقاش المركزة والمقابلات المعمقة (في كل اربد والزرقاء والمفرق) والتي تمحورت حول ثلاث مواضيع هي: 1الاسباب التي دفعتهن للتفكير في الانخراط في الحياة العام/ السياسية وكيف كانت 2البدايات التي أخذن فيها على عاتقهن ان يمارسن الدور السياسي والمجتمعي والانتاجي الى جانب الدور الانجابي و3لظروف التي واجهتهن عند اتخاذ قرار الترشح للانتخابات البلدية والمحافظة – الإدارة المحلية أنموذج.

الخروج من الفضاء الخاص الى العام - لماذا

عبرت أغلب المشاركات اللواتي تم مقابلتهن في مجموعات النقاش او في المقابلات المعمقة عن **مشاعرهن واهتماماتهن وتطلعاتهن** للخروج من **الدوائر التقليدية** التي التزمن بها كدور أساسي والمتمثل في الدور الانجابي بما يتضمنه من رعاية الاسرة والمنزل، متلازماً مع الدور الإنتاجي المتمثل بالخروج الى العمل لغايات زيادة الدخل في مجالات متعددة مثل التعليم، التمريض، البلدية، الجمعيات وغيرها من المجالات.

أبرزت النقاشات مع أغلب المشاركات اللواتي تم مقابلتهن في مجموعات النقاش او في المقابلات المعمقة قناعة بأن خروج المرأة الى الحيز العام (والذي يشمل انخراط المرأة في الاعمال التطوعية، أو في اعمال بأجر أو في مشاريع تدر دخل او العمل مع المجتمع المحلي) يساعدها على رفع الوعي الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وبالتالي **أن يكون لها صوت** في هذا المجتمع. وذكر البعض منهن الى انها وسيلة **لكسر الصورة النمطية عن المرأة** والتي تشكلت عبر عصور من الزمن بأنها لا تصلح إلا للعمل المنزلي ورعاية الاسرة، أو حتى ان تتولى وظيفية تقليدية تدر عليها دخل لا أكثر ولا أقل. ولقد أكدت المشاركات في أكثر من نقاش بأنه وعلى الرغم من أهمية الدور الانجابي والدور الإنتاجي (العمل مقابل الدخل او الاجر) الا أن ذلك لا يجب ان يمنعها من أن تمارس دور آخر في الفضاء العام كالدور المجتمعي والسياسي تماماً كما هو متاح للشريك في الإنسانية وهو الرجل.

وفي كافة النقاشات أيضا برز **مفهوم تحقيق الذات في أكثر من مرة**، والذي عبرت عنه المشاركات بكلمات مختلفة ولكن ذات الدلالة مثل " بدي أشوف حالي"، "بدي يكون إلى دور"، وأيضا "لازم اساعد الناس وأحل مشاكلهم". وترى أغلب المشاركات

7 الدراسات الواردة في قائمة المراجع

بأن انحسار المرأة بالأدوار التقليدية ورغم أهميته في رعاية الأطفال وتدبير الأمور المنزلية إلا أنه يضع المرأة في أطر ضيقة واهتمامات تنحصر في الاعمال المنزلية والاهتمامات المنحصرة في تجهيز الطعام وترتيب الملابس والحفاظ على نظافة المنزل وغيرها من أمور الاسرة الرعائية، وحسب راي الأغلبية، بأنها تحد من قدراتها على استكشاف ما حولها من قضايا عامة ومعرفة متطورة باضطراد وعالم خارجي مليء بالفرص كما هو مليء بالتحديات. بل إن إحداهن قالت إنها " على الرغم من انها حاصلة على شهادة جامعية وتعمل في مؤسسة قوية إلا أن العمل العام أضاف لها "شعور بالقوة والثقة والقيمة بشكل مختلف كلياً حسب تعبيرها".

وأوضحت اغلب المشاركات **بأن التوقيت في الخروج للحياة العامة** ليس له موعد محدد، بمعنى أن البعض وبعد أن أنهى **الواجبات الاسرية في تربية الأطفال ورعاية المنزل** أرادت ما هو جديد في حياتها بالتزامن مع بقاء هذه المسؤوليات الى حد ما، والبعض الاخر أشار الى ان خروجها للحيز العام ليس جديد حيث عملت في مجالات عمل **مختلفة وبعد التقاعد رغبت** في الاستمرار في العطاء والاستفادة مما لديها من خبرات. أضف الى أن هناك فئة من المشاركات الشابات اللواتي أشرن الى أن **المشاركة السياسية هي حق لهن بغض النظر عما لديهن من خبرة مهنية أو ارتباطات اجتماعية** أو غيرها من المتطلبات بل هو حق أساسي لابد ان يمارسنه بامتياز. وفي ذات السياق اكدت المشاركات على أن انخراطهن في العمل العام والسياسي بشكل خاص كان بالنسبة لهن هو رغبة في تحقيق الذات وبأن لكل منهن دور في تقديم الخدمة لأفراد المجتمع.

الخروج من الفضاء الخاص الى العام - كيف

عرض النقاشات

أبرزت النقاشات مع أغلب المشاركات اللواتي تم مقابلتهن في مجموعات النقاش او في المقابلات المعمقة بأن البدايات في الانخراط في الفضاء العام لدى أغلب النساء كانت بالانخراط **في الاعمال التطوعية** داخل المجتمع المحلي سواء بشكل فردي او من خلال جمعيات أو مؤسسات تعمل في مجال التنمية والعمل التطوعي (حيث تم الإشارة بشكل متكرر الى مراكز الاميرة بسمة وتجمع لجان المرأة وهيئة شباب كلنا الأردن)، والتي اكدت عليها جميع المشاركات واعتبرنها الخطوة الأولى للانتقال من الحيز الخاص الى الحيز العام سواء أكانت هذه المرأة متعلمة وربة منزل، او عاملة في قطاعات مختلفة ومنها التعليم، التمريض، العمل البلدي، الهندسة وغيرها).

بينما لدى البعض الاخر كانت البدايات من خلال **الاهتمام بالشأن السياسي مبكراً** والذي عبرت عنه **احداهن "منذ أن كنا طالبات في الجامعة"** بينما اشار البعض الى أن الشعور والرغبة في التحكم بالقرارات المتعلقة بحياتهن "**بدأت منذ الصغر**" وتمثلت بأن كنا يخترن ما يردن من ملابس أو صديقات أو حتى في " شكل ربطة" الشعر على حد تعبير إحداهن والتي تعتبر من وجهة نظرهن بدايات الثقة بالنفس وفي التحكم بزمام الأمور الحياتية أو المشاركة في مسابقات واحتفالات في المدرسة بشكل فاعل وانتهاء باختيار التخصص الجامعي الذي يردنه. وأخريات بدأن في البحث عن مجالات للمشاركة السياسية من خلال **دورات بناء القدرات مع جهات وطنية ودولية أو عن طريق تصميم وتنفيذ حملات كسب وتأييد لقضايا** يعاني

منها مجتمعاتهن، وأخريات من خلال مشاركة وحضور لفعاليات وانشطة مجتمعية على مستويات مختلفة. وفي جميع الأحوال كان هناك إجماع أنه بغض النظر عن متى ولماذا وكيف فإن المشاركة السياسية هو أمر أساسي ويجب أن تشارك فيه المرأة وبشتى السبل. وأشار عدد محدود جدا بأن الانخراط في الشأن السياسي جاء **بتوجيه من الاهل والمجتمع المحلي** بحيث تم تشجيعهن على خوض التجربة الانتخابية بعد ان كان لديهن باع طويل في العمل التطوعي وتأسيس جمعيات تقدم خدمات متعددة لأهالي المناطق التي يعملن بها

مكامن القوة - مقومات

أبرزت النقاشات مع أغلب المشاركات اللواتي تم مقابلتهن في مجموعات النقاش او في المقابلات المعمقة بأن المقومات التي يجب أن تتوفر بالمرأة للخروج الى العمل العام والسياسي تحديداً " **لا يمكن احتسابها بالورقة والقلم أو بالشهادة**" على حد تعبير إحداهن، بل هي تراكم خبرات ومهارات حياتية، و" بدها تنطحني لحتى تتعلمي" على حد تعبير مشاركة أخرى، حيث أكدن على ان **التعليم** له دور مهم ولكن ليس شرط لخوض غمار العمل العام، فقد ذكرت احداهن أن المرأة التي لديها أعلى الشهادات الاكاديمية ولكنها " تخاف" أو " تتردد" او حتى لا تستطيع ان تتعامل مع افراد المجتمع المحلي بكافة اطيافهم وطبائعهم وشخصياتهم والتي منها السام او الداعم لن تستطيع خوض المعركة الانتخابية. ولكن أكدن على أن **المعرفة** وامتلاك **المعلومة الصحيحة هي الأهم**، وأشارت اغلب المشاركات الى أن الاطلاع على ما يحدث حولنا من احداث سياسية واقتصادية واجتماعية يساعد في بناء المعرفة ويساعدنا على الفهم والتحليل للمجتمع الذي نعيش فيه.

وعلى المستوى الشخصي أيضا أشرن الى ان هناك **خصائص في الشخصية تبنى منذ الصغر من خلال تنشئة أسرية** داعمة، حيث ذكرت إحداهن كيف أن والدها كان دائما يتيح لها المجال للسؤال في أي موضوع وفي دفعها للحديث دون خجل. والبعض الاخر قام بالتعليق على أن المهارات الشخصية يمكن ان تتطور مع الخبرات الحياتية، فالعديد من المشاركات أشرن الى انهن قد يخجلن في البداية من الحديث امام الناس ولكن بعد ان خضن تجربة العمل العام أصبحن يتحدثن بطلاقة. وبالتالي هناك صفات ومهارات شخصية تتمثل بالثقة بالنفس، الشجاعة، المبادرة والحكمة وغيرها هي مقومات النجاح بشكل عام والتي قد تكون فطرية أو مكتسبة.

وأشارت اغلب المشاركات الى ضرورة **وجود قاعدة جماهيرية/ شعبية** واسعة لدى المرأة والتي اعتبرنها شرط أساسي لا يمكن التغاضي عنه. وهذه القاعدة الجماهيرية تبنى من خلال تقديم الحلول لمشاكل الناس الذين نعمل معهم، مناصرة المظلوم والمحتاج، وعدم المحاباة على حساب الحقوق، والصدق والأمانة.

الظروف التي واجهتهن عند اتخاذ قرار الترشح

أبرزت النقاشات مع أغلب المشاركات اللواتي تم مقابلتهن في مجموعات النقاش او في المقابلات المعمقة الى أن الخروج الى الحيز العام والسياسي تحديدا ما زال بحاجة الى قبول او بما معناه " موافقة" من مَن هم حولها من افراد العائلة سواء متزوجة أو عزباء، وتختلف شدة الممانعة بحسب المجال الذي ستعمل به حيث تعتبر خطوة الانخراط في جمعية او عمل تطوعي مقبولة

نوعاً ما بشروط ميسرة مثل ضمان عدم الاختلاط أو الظهور المجتمعي بشكل لافت. أما اما قرار الترشح ما زال يخضع لقرار " الرجل" كالأب، الأخ، الزوج او حتى الابن.

وذكرت إحدى المشاركات تجربتها في تأسيس جمعية وكان هناك معرضة شديدة من الأخ الأكبر وخاصة أذا كانت تقوم بالتصوير ونشرها على صفحة الفيسبوك للجمعية، الى حد أن جاء اليها في مقر الجمعية وهددها بإغلاقها. ولكن وبعد محاولات الاقناع من قبل والدتها وافق لكن بشروط، الى أن تيسرت أمور الجمعية واخذت مشاريع تنموية وظفت من خلالها العديد من أبناء وبنات المنطقة تحولت المعارضة الى دعم. وهنا عبرت المشاركة عن استغرابها كيف تحول من رجل رافض الى داعم فقط لأنه شعر أن عملها ذو قيمة. وتعتقد وقد ايدنها الكثيرات أن الاعتراض يكون ناتج عن مخاوف في عقل الرجل وأفكار على حد تعبير احداهن" **بتودي وبتجيب**" أي ما الذي ستفعله هذه المرأة عندما تخرج للعمل العام. وفي ذات السياق فقد اشارت احداهن الى ان قرار انسحابها جاء بدون علمها" العشيرة عملوا اجتماعات وتواصلوا معي على أساس أني انسحبت" وفي مثال آخر ذكرت احداهن بانه تم رفض ترشحي للبلدية لان" البلدية شغل رجال مش نسوان".

نتيجة

أغلب المشاركات في مجموعات النقاش والمقابلات التي تمت في كل من اربد والزرقاء والمفرق أكدن أن قرار الترشح جاء في البداية بفكرة على الصعيد الشخصي، بينما عدد قليل أشار الى انها جاءت بتوجيه من الاهل او المجتمع المحلي. ومن هنا فقد تفاوتت النقاشات في كيفية اتخاذ قرار الترشح ولكن **اتفق على خطوة استباقية اجمع** عليها أغلب المشاركات وهي أن المرأة الأردنية لا تستطيع أن تأخذ قرار الترشح دون أن تمر بقنوات من التواصل والاتصال للإقناع والتفاوض مع الاهل أولاً سواء الاب او الأخ أو مع الزوج وأهل الزوج والابن، أو مع وجهاء العائلة الممتدة من الذكور، والموافقة ليست للحصول على الاجماع العشائري انما لمجرد تحويل الفكرة الى فعل.

إلا أن هناك ثلاث حالات تحديداً في مجموعات النقاش والمقابلات المعمقة اظهرن قوة في التحكم بقراراتهن المصيرية والتي من ضمنها قرار الترشح. وذكرت احداهن بأنها تعمل في المجال العام منذ سنوات مما أعطاها ثقة بنفسها وأيضا منحها ثقة المجتمع التي استطاعت بها ان تواجه رفض الاهل. وأخرى ذكرت بأنها أخذت القرار رغم وجود مرشح آخر من العائلة وكانت مستعدة لتحمل التبعات الاقتصادية والاجتماعية ولكن على حد تعبيرها " الله ستر ولم تتطلق". أما الاخيرة فقد اخذت القرار لوحدها انطلاقاً من ثقتها واستقلالها في شؤون حياتها وبوجود اهل داعمين على الرغم من ان الزوج كان رافض.

وبناء على تحليل أنواع القوة

وعند مراجعة النقاشات بين المشاركات في مجموعات النقاش المركزة والمقابلات المعمقة تبين أن ديناميكيات القوة والتي تمارسها النساء في حياتهن العامة والخاصة تتمثل بما يلي:

القوة الى - To	تبين أن النساء اللواتي تم مقابلتهن لديهن من -القوة الى- ما يكفي من خلال تراكم معرفي وخبرة تعلم متميزة خاضتها النساء خلال مراحل حياتهن. كما أكدت المشاركات أن المقومات المطلوبة للعمل العام والسياسي لا تُختزل بالشهادة الأكاديمية، بل تُبنى عبر الخبرة، الاحتكاك بالمجتمع، وتجاوز الخوف وتجلّت هذه القوة في: - الانخراط في العمل التطوعي كمدخل أولي للفعل العام. - اكتساب مهارات التواصل، الخطاب، والتفاوض. - بناء المعرفة السياسية والاجتماعية عبر المتابعة والاطلاع. - تطوير الثقة بالحديث أمام الجمهور مع مرور الوقت. القوة إلى تمثل قدرة مكتسبة مكّنت النساء من تحويل الرغبة الداخلية (القوة في) إلى ممارسة فعلية، لكنها ظلّت مرتبطة بفرص التعلم والانفتاح المتاحة لهن.
القوة مع – With	تبين أن النساء اللواتي تم مقابلتهن لديهن من القوة -مع-ما يكفي كآلية حماية ومواجهة، لكنها اتسمت بالطابع الاجتماعي غير المؤسسي. متمثلة بالاعتماد على العلاقات الشخصية والغير مضمونة للاستمرار كما أشرن في النقاشات. ومن هذه الاشكال: - دعم الزوج أو الأسرة المباشرة. - تضامن نساء أخريات داخل المجالس. - مساندة مجتمعية أو شبابية في بعض الحالات. - دور مؤسسات المجتمع المدني في التدريب والتمكين. القوة التي تمثل التشبيك والتضامن كانت حاضرة في النقاشات بكل بارز رغم التحفظ على أنها قد لا تشكل عامل حاسم امام المرأة المرشحة.
القوة لـ within -	أن النساء اللواتي تم مقابلتهن لديهن القوة -في- الركيزة الأعمق للاستمرار، وبدونها كانت كثير من النساء سينسحبن من التجربة. وقد ظهرت بما يلي: - الإيمان بالاستحقاق وعدم انتظار "الإذن المجتمعي". - تحويل العنف إلى دافع للاستمرار. - إعادة تعريف الذات من "كوتا" إلى "صانعة قرار". - الصمود النفسي أمام التشهير والتهديد. القوة في هي الشرط الضروري لبقاء المرأة في الفضاء العام، لكنها لا يجب أن تُفهم كمسؤولية فردية فقط، حتى لا يتحول الصمود إلى عبء إضافي على النساء.
القوة من - Over	أن النساء اللواتي تم مقابلتهن لديهن القوة -من- في الإطار الأوضح لفهم العنف الذي واجهته النساء، والتي برزت بالقوة التي يمارسها الذكور (أفراد، أسرة، عشيرة، مؤسسات) لإعادة إنتاج الهيمنة ومنع المرأة من القيام بالدور السياسي المؤثر. وبرزت هذه السيطرة أو الهيمنة من خلال اشكال متعددة من العنف تمثلت بالتهديد والضغط العشائري، تبرير الحظر على ان تكون المرأة قيادية، وتنميط دورها التقليدي، تعزيز مفهوم الرجولة بدلالات القوة والتهديد " الامر الناهي" والاقصاء في حال الصد او المواجهة. القوة من لا تهدف فقط إلى إسكات المرأة، بل إلى إبقائها في موقع التابع وتحويل مشاركتها إلى شكلية، بحيث تبقى السلطة الحقيقية بيد الفاعلين الذكور.

في هذا المحور تبين أن المرأة تمتلك القوة "في" وتتجسد بالقوة "الى" وُتدعم بالقوة "مع" ولكنها تصطدم بنيوياً بالقوة "**من**" وبالتالي تبقى مشاركة المرأة السياسية هي نتاج تفاعل معقد للقوى الأربع والتي قد تبقيها في ذات التحدي ما لم يتم تجاوز " التمكين الذاتي" أو " التمكين السياسي الفردي" والتحول الى تفكيك نمط السلطة " وتحديدا" السلطة الاجتماعية بما يضمن أسس المساواة والعدالة في الحقوق والواجبات للجميع دون استثناء.

وفي هذا السياق تأتي الجهود التنموية في محاولة لإعادة توزان علاقات القوة وتحديداً في جانب القوة " من" والتي يمكن ان توظف بشكل إيجابي وليس سلبي من خلال فرض السيطرة على ضرورة تحقيق العدالة والمساواة لكل فئات المجتمع وبأطر قانونية ونهضة اجتماعية في خلق معاني جديدة داخل المفاهيم التقليدية كالرجولة والانوثة لتصبح أكثر إنسانية.

المحور الثاني: تجربة المرأة الأردنية في التعرض ومواجهة العنف الانتخابي.

في هذا المحور سيتم مناقشة تجربة المرأة الأردنية في التعرض للعنف السياسي/الانتخابي، والتي تمحورت حول ثلاث مواضيع: 1وصف تجربة العنف وتداعياتها على المرأة، 2مع وصف هوية الفرد/ الجماعة " المعنِف" 3وتحليل مصادر القوة التي تدفعه الى ممارسة العنف بأشكاله المختلفة على المرأة المرشحة للانتخابات البلدية/ المحافظة.

تجربة العنف – اشكاله

ابرزت النقاشات مع بعض النساء اللواتي التي تم مقابلتهن في مجموعات النقاش او في مقابلات معمقة، الى أن أشكال العنف التي واجهنها اثناء اتخاذ قرار الترشح ومن ثم اثناء الحملة الانتخابية مختلفة من حيث الأسباب ومتنوعة من حيث الشكل. واغلب المشاركات أكدن أن من اهم هذه الاشكال هو كما أسمينه – العنف النفسي- وهو بداية **عدم الثقة بأهليتهن للترشح** من قبل من حولهن من افراد الاسرة، بمعنى أن قرار الترشح من البداية كان يواجه بالتشكيك او الاستهزاء او التنمر وبعبارات جارحه مثل" اوف دفعة وحدة بدك تصيري عضو مجلس بلدي" و " **الي شطح نطح**" و" **بكير بعد عظمك طري**" أو" **ديري بالك على بيتك وزوجك احسنلك**" وغيرها الكثير من العبارات التي قد تشكك المرأة بقدرتها وتؤثر على ثقتها بنفسها وبالتالي قد تقف عائق أمام الإصرار على قرار الترشح.

ويتبع ذلك عندما تتخذ القرار وتبدأ في خوض معركتها الانتخابية، والتي تحدثت عنها المشاركات بأنها " **معركة**" بلا ضوابط للأسف على حد تعبير إحداهن، حيث أشرن الى أن الكثير من الاهل والاقارب والأصدقاء وحتى من أبناء المجتمع المحلي الذي خدمنه بأكثر من قضية " ينقلبون عليها" فجأة، فقط لأنها قررت خوض التجربة الانتخابية/السياسية. ومن هنا تبدأ " رحلة المعاناة" والتي ذكرتها إحداهن بألم. واخريات أكدن على هذه العبارة وبقلب مليء بالوجع والحسرة على ما واجهن من عنف بكافة اشكاله.

أغلب المشاركات استشهدن بقضايا عنف لفظي بدرجة مرتفعة سواء أكان مواجهه وبكلام غير لائق" **اقعدي بدارك وبلاها هالبهدلة**" أو " **مين أنتن حتى تحاربن الزلم**" و " **هاي مرة وما لازم تكون مسؤولة عنا**". بالإضافة الى العنف اثناء الحملة

الانتخابية والتي أشرن لها اغلب المشاركات وهي تشويه السمعة وبعدة اشكال ومنها مثلا " **انها انسحبت من الترشح**" أو " **انها تدفع أموال للناخبين**" أو انها لديها دعم من جهة ما او علاقة ما" مما سوف يثير حفيظة الاهل ويجبرونها على الانسحاب.

وفي ذات السياق كان للعنف على وسائل التواصل الاجتماعي نصيب " الأسد" كما ذكرت احداهن، وبرأيها انه هذا الفضاء " **لا يوجد فيه حسيب ولا قريب**" ولا يمكن معرفة الشخص الذي يكتب او يعلق لأنه يستخدم اسم مستعار، ومن هنا تصبح التعليقات " من الشرق الى الغرب" للدلالة على انه ما يكتب يطال أهلها وسمعتها وحتى مظهرها الخارجي واي موقف كان لها في السابق ويتم التشهير بها من خلاله، ومنها على سبيل المثال أنه في احدى المناسبات العائلية تم سرقة صورة لها في حفل ونشرها وتشويه سمعتها.

ومن ثم جاء بعض النقاشات للإشارة الى العنف المتمثل بالاعتداء على اللوحات الانتخابية وتمزيقها أو تشويه صورة المرشحة وفي إشارة من عدد محدودو من المشاركات الى تعرضهن للاعتداء الجسدي أو للاعتداء على الممتلكات الخاصة ومنها على سبيل المثال تحطيم السيارة أو تكسير زجاجها لتخويف المرشحة.

ويُضاف إلى ذلك البعد الاقتصادي بوصفه أحد أشكال القوة المؤثرة في قرار الترشح؛ إذ أشار البعض إلى أن توفر المورد المالي للمرشحة يُعد عاملًا حاسمًا في خوض العملية الانتخابية، حيث إن أغلب المرشحات، كما أشرن، لا يمتلكن القدرة المالية على تغطية نفقات الحملات الانتخابية، الأمر الذي يشكل عائقًا فعليًا أمام مشاركتهن. ومن جهة أخرى، فإن عدم الاستقلال المادي والاقتصادي للمرأة قد يضعف موقفها أمام الأسرة والمجتمع، ويُستخدم للتشكيك في قدرتها على الاستمرار والصمود ومقاومة أي عوائق قد تواجهها مستقبلًا.

واجهت النساء عدة اشكال من العنف ومنها التهديد المباشر من أحد افراد الاسرة للانسحاب لأجل مرشح آخر أو لمجرد أنه لا يريد لها أن تظهر أمام الجموع وتتحدث وتواجه هذا المجتمع كشكل من اشكال الضغوط الاجتماعية. بالإضافة الى الضغوط النفسية والتي تتمثل بإهمال واستهزاء وإقصاء حتى عن ابسط اللقاءات او الاجتماعات التي سيناقش فيها دور العائلة او العشيرة في الانتخابات. أضف الى ذلك التعرض وبشكل محدود الى عنف مادي قد تواجهه المرشحة بشكل مبار او غير مباشر. ولا يمكن ان نغفل العنف الاقتصادي والذي قد يحد من قدرة المرشحة على تغطية تكلفة الحملات الانتخابية في اغلب الأحيان.

المعادلة الغير متكافئة:
المرأة لديها القوة
الرجل لديه السلطة

أظهرت النقاشات في كافة مجموعات النقاش والمقابلات التي تمت في كل من اربد والزرقاء والمفرق الى أن مواجهة العنف ليس وليد اللحظة بمعنى أن ممارسة العنف بدأت لحظة اتخاذ قرار الترشح بل هو سلسلة ومسار ممنهج "منذ لحظة الولادة وحتى الممات" على حد تعبير إحداهن وأكدن أنه يشتد توتراً كلما بدأت المرأة تدخل مناطق السلطة في صنع القرار والتي تعتبر مشاركتها في الفضاء العام والسياسي احدى المناطق الأشد خطورة، كون هذه المناطق -وعبر التاريخ -كانت حكراً على الرجال، واليوم حسب راي المجتمع ستأتي المرأة لتزاحم الرجل وليس كحق اصيل للمرأة.

النتيجة

يظهر وبشكل بارز ان من اشد أنواع العنف الذي يؤثر بشكل مباشر على المرأة هو العنف النفسي (**تهديد، تنمر، إقصاء**، (؟) بالدرجة الأولى على الرغم من أنه غير مرئي او ملموس- ولكنة أثره كبير جدا على المرأة وقد يؤدي الى تراجعها أو انسحابها في بعض الأحيان من المشهد العام. ويأتي العنف النفسي بشكل أكبر من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والذي يندرج تحت مسمى العنف الرقمي والذي اختزل من خلاله العنف الاجتماعي والنفسي بشكل تعليق او منشور قد يعرض المرأة الى تشويه السمعة أو وقوعها في براثن الاحكام المجتمعية القطعية بأنها امرأة متمردة او في بعض الأحيان قد تصل التعليقات على أنها " نشاز" وهي كلمة وردت في أكثر من نقاش.

وقد توافقت نتائج التحليل مع ما جاء في **دراسة اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، 2022، المعنونة العنف ضد النساء في المجالين العام والسياسي** والتي أكدت بأن النساء في الفضاء الخاص والعام يتعرضن للعديد من أشكال العنف، اللفظي، الاقتصادي، الالكتروني، والجسدي. واظهرت الدراسة ان العنف الرقمي (تهديد وتنمر وتشهير) من أكثر الاشكال انتشاراً ضد النساء الناشطات في المجال السياسي. **حيث تشير الدراسة الى أن حوالي 90% من المستجيبات تعرضن للإيذاء النفسي واللفظي والتهديد و63% تعرضن للعنف والتنمر الالكترونين بينما جاءت اقل اشكال العنف الذي تعرضت له تلك الفئة المستهدفة هو التحرش والعنف الجسدي حيث بلغت النسبة 17.5**. وقد توافقت هذه النتائج مع دراسة قام بها (معهد التضامن مع النساء) والتي أكدت ان العنف الرقمي (التشهير والتنمر) يتعبر من أكثر اشكال العنف انتشاراً للنساء الناشطات في المجال السياسي. **أضف الى ذلك دراسة العنف ضد المرأة خلال الانتخابات، ICNL** والتي أكدت على أن اشكال العنف ضد المرأة في عملها في المجال السياسي تتمثل في تعرض النساء خلال العملية الانتخابية الى ابتزاز مالي او تعليقات الكترونية حول الحياة الشخصية وبلغة سلبية مهينة. بالإضافة ال ى التشهير والافتراء والترهيب والتهديدات الالكترونية والسخرية والضغوط العامة للانسحاب من الانتخابات والتي بلغت النسبة 43.2 حسب الدراسة المذكورة.

السمعة اجتماعيا

ولابد من الوقوف عند موضوع " السمعة" والتي برزت بشكل لافت اثناء النقاشات بحيث كان هناك خوف لدى المشاركات بأن تصل الأمور الى المساس بسمعتها، حيث ترتبط قضية السمعة باعتبارات اجتماعية مازالت " خط أحمر" لا يجوز المساس بها. وعند تفحص " قضية السمعة للمرأة تحديداً" نجد أنها تستخدم كأداة ضبط لسلوكها بحيث يتم ربطها بمدى التزامها بأدوارها التقليدية أو اختلاطها مع الرجال أو التنقل والظهور الإعلامي وغيرها من الدلالات التي تظهر للعلن على أنها تعليقات او كلمات غير مناسبة ولكنها في واقع الحال تضع المرأة أمام حالة من التشكيك بنواياها واخلاقها وتحملها المسؤولية في حال أخفقت في أي مهمة اسرية او عائلية. بينما في ذات الوقت نجد ان "قضية السمعة" عند الرجل تختلف كلياً في المعايير والضوابط الاجتماعية بحيث تصبح السمعة معيار للشهرة والنفوذ والمال بغض النظر عن أي معايير ترتبط بالأدوار الاجتماعية، أو الاختلاط أو التشكيك بالأخلاق.

وبناء على تجارب المرأة في العنف السياسي وتحديدا في العنف الانتخابي فقد ظهرت ضمن الإطار التحليلي لديناميكيات

القوة كما يلي:

القوة الى - To	الفعل حاولت النساء مواجهة هذا العنف عبر القوة إلى (Power To)، والتي تجلت كما يلي: - الإصرار على الاستمرار - خوض الحملة رغم قلة الموارد - محاولات الدفاع عن الذات والسمعة المخرج: إلا أن هذه القوة بقيت محدودة الأثر بسبب العنف النفسي، الاقتصادي وضعف الاستقلال المالي، مما قيد قدرة العديد من المرشحات على الصمود طويلًا.
القوة مع – With	التضامن كما برزت القوة مع (Power With) بدرجات متفاوتة كما يلي: - من خلال دعم محدود من بعض أفراد الأسرة أو المجتمع - دعم محدود من خلال شبكات علاقات سابقة بُنيت عبر العمل التطوعي، إلا أن هذا الدعم كان هشًا وغير مستقر، وغالبًا ما انهار مع تصاعد الحملة الانتخابية، حيث "انقلب" المحيط الاجتماعي على المرشحات عند دخولهن الفضاء السياسي. المخرج: ما زالت القوة مع رغم وجودها بقوة في حياة النساء إلا أنها غير كافية وليست " مضمونة"
القوة لـ within -	الذات أما القوة في (Power Within) فقد ظهرت كأداة حاسمة للبقاء، حيث مكّنت النساء من تحمّل العنف النفسي – وهو الأكثر تأثيرًا – ومن الاستمرار رغم الألم والحسرة والتشهير. غير أن الاعتماد الكبير على هذه القوة الداخلية يكشف عن اختلال بنيوي، إذ تُترك المرأة لمواجهة منظومة عنف ممنهجة بموارد نفسية فردية.
القوة من - Over	الاخر حيث ظهرت النتائج بأن أن العنف الذي واجهته النساء المرشحات يُفهم أساسًا بوصفه تجليًا لـ القوة من (Power Over)، حيث بدأ منذ لحظة اتخاذ قرار الترشح عبر التشكيك، الاستهزاء، والتنمر اللفظي، وإعادة توجيه المرأة قسريًا نحو أدوارها التقليدية الأسرية. هذا الشكل من القوة استمر وتكثف خلال الحملة الانتخابية من خلال الضغوط الاجتماعية، تشويه السمعة، العنف الرقمي، والاعتداء على الممتلكات، في محاولة واضحة لإقصاء المرأة وردعها عن دخول مجال السلطة وصنع القرار.

خلصت النتائج إلى أن العنف ضد المرأة المرشحة هو نتاج هيمنة مستمرة للقوة من، في مقابل قوى ثلاث (إلى، مع، في) تعمل بشكل فردي وغير مؤسسي، ما يجعل المشاركة السياسية للمرأة مسارًا عالي الكلفة، ويؤكد الحاجة إلى تدخلات تُضعف أدوات القوة من، وتُعزّز وتنظّم بقية أشكال القوة ضمن أطر حماية ودعم رسمية

من هو المعنف

اشارت أغلب المشاركات الى ان العنف الذي واجهنه اثناء اتخاذ قرار الترشح وخوص الانتخابات البلدية والمحافظة كان قبل

الرجال، والذين هم إما الاب، الأخ، الزوج وحتى في بعض الإشارات الى الابن. حيث ذكرت احداهن بانه على الرغم من موافقة الزوج ودعمه لها للترشح في الانتخابات إلا أن ابنها كان "يهدد ويتوعد إذا اخذت قرار الترشح "كما ذكرت، وفي نقاش اخر اشارت احداهن الى أن اخوها وقف بوجهها ليمنعها من الترشح إلا أن والدها اوقفه عن التدخل بقرارها، وغيرها من احداث العنف التي في مجملها جاءت من قبل الرجال من نفس العائلة ومن ثم كان هناك إشارات لحوادث عنف من قبل رجال منافسين في الانتخابات.

وكان هناك جدل في النقاش حول مواجهة العنف من قبل النساء أنفسهن سواء من داخل او خارج العائلة، حيث رددت بعض المشتركات عبارة " المرأة ضد المرأة" وفسرت من قبلهن بأن النساء الاخريات يشعرن بالغيرة والحسد من مثيلاتهن اللواتي رشحن أنفسهن للمجلس البلدي/ المحافظة، واخريات أشرن الى ان هذه العداوة بين النساء أنفسهن هي بالفطرة على حد تعبيرهن، ولايمكن تجاوزها. ولكن في ذات السياق كانت أغلب المشاركات ليسوا على اتفاق مع هذه العبارة، بل أكدن انهن حصلن على الدعم الكبير من النساء في المجتمع المحيط بهن، وأشرن بأنه كان لهن دور كبير في فوز البعض وأيضا دعم كبير عندما لم يحالف البعض منهن الفوز.

وفي نطاق ضيق من النقاش أشار عدد محدود من المشاركات بأن هناك عنف موجه للمرأة من قبل المؤسسات سواء الغير رسمية (الاجتماعية) أو الرسمية، حيث ذكرن بأن منظومة القيم والعادات والتقاليد والتي تحكم بها " العشيرة" والتي هي عبارة عن شكل من اشكال المؤسسات الاجتماعية تعتبر في جزء منها تقييد لحرية المرأة في اتخاذ القرارات المصيرية والتي منها " الترشح للانتخابات"، أو في اتخاذ القرارات بالإجماع على مرشح العشيرة ضمن انتخابات داخلية لا يحضرها إلا الرجال. (عدا عن الإشارة الى اجتماع عشائري تم لأحدى العشائر الأردنية في الشمال والذي دعوا فيه نساء العشيرة للتصويت)

نتيجة

اتفقت أغلب المشاركات في مجموعات النقاش المركزة والمقابلات المعمقة في كل من اربد والزرقاء والمفرق بأن المعنف هو الرجل بشكل عام، وبأن هناك سلطة للرجل لا يمكن إنكارها في كافة مجالات الحياة للمرأة، وإن كانت بدرجات متفاوتة. وذكرت احداهن على أنه على الرغم من أن المرأة اليوم حققت العديد من الإنجازات في مجال الحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمتمثلة ببرامج التمكين الاقتصادي وانخراطها في العديد من مجالات العمل التي كانت حكرا على الرجال، أضف الى ذلك حقوقها في الترشح والانتخاب والتعديلات الأخيرة على قانون الانتخاب والأحزاب، ولا ننسى ما يجري من موائمة لقوانين الأحوال الشخصية بما يحفظ حقوق الام والطفل والاسرة بشكل عام، إلا أنه وبالرغم من كل ذلك ما زال هناك " **مناطق محرمة**" كما أسمتها إحداهن لا يمكن للمرأة أن تأخذ فيها قرار. وعلى الاغلب في أمور ترتبط بالعلاقات الاسرية والاجتماعية تحديداً.

وقد أيدتها اغلب المشاركات بالقول بأن كل واحده منهن قد تستطيع اليوم ان تختار التخصص الجامعي على سبيل المثال أو أحيانا اختيار شريك الحياة أو أن تخرج الى مكان ما للترفيه مع صديقاتها ولكن عندما يرتبط القرار بمشاركتها في الانتخابات وخوض غمار الحياة السياسية تبدأ هنا حسابات أخرى على حد تعبير إحداهن ومنها مدى قبول ظهور المرأة على العلن، واختلاطها مع

الرجال، وما قد تتعرض له من اشتباك مع مرشحين/ات او مع افراد التابعين للمنافسين/ات، أو ما قد يمس سمعتها وما قد تتعرض له من تشويه، وأيضا مكانتها الاجتماعية والتي يجب ان " **لا تعلو عن راس الهرم في العائلة** (راس الهرم قد يكون الاب او الأخ او الزوج).

واتفقت النتائج أعلاه مع دراسة اللجنة الوطنية لشؤون المرأة والتي اشارت الى أن من أبرز مصادر العنف كانت بالدرجة الأولى العائلة، والمجتمع ومن ثم الأحزاب، وسائل الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي. واظهرت النتائج فيا يتعلق بممارسي العنف في الإطار العام والسياسي وضد النساء الفاعلات في هذه الفضاءات وتحديدا في الترشح للانتخابات بأن 88% من أفراد الاسرة، و56% من افراد منافسين/ات ضمن الدائرة الانتخابية، و25% من ذوي القرابة، 22% الى 23% من المخالفين للاتجاهات السياسية والقواعد الانتخابية.

مصدر قوة المرأة:
الخبرة، الثقة،
القاعدة الشعبية.

مصدر قوة المعنِّف:
العشيرة، المال، الأعراف،
المنصب

ثانيا: مصادر القوة لدى المعنِف

وفي النقاشات التي تمت حول ماهي مصادر القوة لدى المعنِف، والتي ينظر لها على أنها العناصر التي تعطي المعنف السلطة لممارسة العنف أو حتى تبريره. عبرت أغلب المشاركات عن مصادر القوة لدى المعنف بأن الرجل (كائن من يكون سواء أب، أخ، زوج، او منافس) مصدر القوة الأساسي يأتيه من السلطة الممنوحة **له اجتماعياً، والتي تأتيه من خلال الأعراف الاجتماعية أو الثقافة المجتمعية والعديد من الدلالات ذاتها والتي ذكرتها المشاركات بكلمات مثل " الرجولة" و" المجتمع الذكوري"** و" هو حارس الشرف" و" صاحب الكلمة الأولى والأخيرة" و" ما تطلع عن طوعه" وغيرها من العبارات التي ذكرتها المشاركات عندما يتم منعهم من الترشح أو طلب الانسحاب لصالح – رجل – في العشيرة، أو حتى عدم الاشتباك مع رجال آخرين لان " سمعة الفتاة من سمعة أهلها" وقد اشارت احداهن فيما يتعلق بدور الحماية المناط بالرجل كأداة سلطة الى أن ذات الرجل الذي على حد تعبيرها "يحافظ على سمعة المرشحة من التلوث قد تجده يتعرض لفتاة أخرى بدون أي تهاون "مما تؤكد بأن المجتمع الذي نعيش يتبنى " معايير مزدوجة" على حد تعبير إحداهن، وذلك برايها يفسر لماذا يسمح للرجل بالترشح ولا يسمح للمرأة على الرغم من انها قد تمتلك مقومات افضل منه، أو يسمح للرجل بفرض رأيه في إدارة العملية الانتخابية ولا يسمح للمرأة ان تبدي رايها وغيرها من الأمور الحياتية التي تعامل فيها المرأة بمعايير غير عدالة.

وأشار بعض المشاركات إلى وجود مصادر قوة أخرى تؤثر في قرار الترشح، **يأتي في مقدمتها الثقل العشائري**، الذي يتجسد في وجود جمهور واسع وقاعدة جماهيرية كبيرة قائمة على روابط قرابة الدم والأصل. وتُعد هذه القوة، في كثير من الأحيان، أقل تأثيرًا من الأعراف الاجتماعية كون قانون الانتخاب الجديد اعطى المرشحة قرار الترشح على مقعد الكوتا أو التنافس وليس كليهما.

والبعض الاخر أشار الى أن مصادر القوة قد **تأتي للرجل من القوانين وخاصة** قانون الأحوال الشخصية والذي يمنحه الحق

في الطلاق - على الرغم من أن هناك ضوابط أخلاقية ضمن القانون- إا أنه في النهاية قد " يرمي عليها يمين الطلاق" دون أي خوف او مجرد تفكير بمصيرها". وعدا عن ذلك أشرن عدد محدود وبحذر الى أن هناك بعض المفاهيم المغلوطة فيما يتعلق بالدين، والتي يتم تداولها دون فهم عميق لها وقدموا امثلة منها " الرجال قوامون على النساء" و" لن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة" و" شاورهن وخالفهن" وقد تكون بعض هذه العبارات ليس لها أي علاقة بمبادئ الدين ولكن أصبحت دارجه ومقبولة ومتداولة حسب تعبيرهن.

والبعض **الاخر تأتي مصادر القوة من امتلاكه للثروة ورصد مبالغ طائلة** لحملاته الانتخابية بل وقد ذكرت إحداهن بأنه عرض عليها مبلغ كبير جدا كي تعلن انسحابها ورفضت وقد تكرر ذكر هذه الحادثة في كل من اربد، والزرقاء. وفي جانب آخر ذكرت احداهن موضوع " المال السياسي او المال الأسود كما وصفته" وكيف يمكن ان يوظف لصالح مرشح لديه نفوذ ومال كافيات لإدارة بوصلة المرشحين والمرشحات.

اغلب المشاركات أكدن على أن فكرة ترشح المرأة للانتخابات يفهم على أنه " منافسة" مع الرجل على الزعامة او على المكانة الاجتماعية أو حتى على كيف سينظر لأقاربها وبأنهم سيصبحون أدنى منها وهذا كله مفهوم مغلوط ولكن هذا الدارج في مجتمعاتنا.

نتيجة

إن مصادر القوة لدى المعنف ليست بالضرورة ان تكون على المستوى الفردي بل هي على الاغلب منظومة بنيوية قائمة على تراتبية السلطة التي تمنح صاحبها الحق في العنف أو قد يطلق عليها مصطلح " الحق في التأديب". وبالتالي فقد عبّرت غالبية المشاركات عن أن المصدر الأساسي لقوة الرجل—سواء كان أبًا، أخًا، زوجًا، أو منافسًا سياسيًا—ينبع من السلطة الاجتماعية الممنوحة له ثقافيًا. أضف الى ذلك الثقل العشائري والمال والنفوذ والقانون ومنافسة الرجل كلها مصادر يوظفها المجتمع لكي يفرض سيطرته على قرارات المرأة بشكل عام وقرار الترشح بشكل خاص. حيث ظُهر النتائج أن القوة من لا تستهدف فقط إسكات المرأة أو إقصاءها، بل تسعى إلى إبقائها في موقع التابع، وتحويل مشاركتها إلى مشاركة شكلية، بما يضمن بقاء السلطة الفعلية بيد الفاعلين الذكور.

ومن اجل فهم أكثر لتركيبة هذه البنى الاجتماعية لابد أن نؤكد ان هذه المعتقدات ليست فقط ممارسات اجتماعية محايدة بل تحمل في ثناياها معاني ودلالات تعزز دور الرجل وتقيد دور المرأة، وهذه البنى الاجتماعي وعلى مر العصور تنتج الأفكار والتصورات الاجتماعية بما يتلاءم وضمان إحكام السيطرة بيد الرجل وتنتقل عبر التنشئة الاسرية وعبر الخطاب المجتمعي والمتداول حول المرأة وأدوارها وقدراتها الجسدية والعقلية والفكرية والتي قد تأتي بمثل شعبي أو قصة طريفة تتسلل الى داخل العقل الواعي او اللاواعي وتحفظ لكي تتناقلها الأجيال.

مصادر القوة[8]	تعريفها حسب السياق	-كيفية التعامل معها/ مواجهتها
السلطة الاجتماعية والثقافية	وهي المصدر الأساسي والأكثر تأثيرًا، حيث يستمد الرجل قوته من الأعراف الاجتماعية والثقافة السائدة التي تمنحه موقع الهيمنة. - تتجسد هذه السلطة في مفاهيم مثل الرجولة، المجتمع الذكوري، كونه حارس الشرف، وصاحب الكلمة الأولى والأخيرة، وفرض الطاعة، بما يبرر التحكم بقرارات المرأة ومنعها من الترشح أو إجبارها على الانسحاب.	لابد من تحديد القيم والأفكار التي ما زلت متداولة ومقبولة وقد تصل الى حالة من " التقديس" عرفاً وليس دينياً. ومحاولة **إعادة تعريفها** والتركيز على ما قد يبرر من خلالها ممارسة العنف بالوعي او باللاوعي وبحيث لا يتنافى مع مبادئ وقيم المجتمع وبذات الوقت تحقق العدالة والكرامة. إبراز التناقضات في المعايير الأخلاقية بين الرجل والمرأة – دون صدام، ورفض اختزال شرف العائلة في سلوك المرأة.
المعايير الأخلاقية المزدوجة والمتناقضة	يعتبر المجتمع نفسه هو الحامي لأخلاق النساء والذي بدأة بوادره منذ مئات السنين [9] بما يسمى " الانقلاب الذكوري" والتي وضعت لأخلاق النساء معايير تختلف عن أخلاق الرجال وبالتالي برز مفهوم "**السمعة**" كأداة سلطة للسيطرة على المرأة وتقييد حركتها وخياراتها، في مقابل التساهل مع سلوكيات الرجل نفسه.	**الرفض والاستنكار** لأي ممارسة عنف على المرأة في السياق العام والسياسي تحديداً من قبل الدولة والجهات الرسمية ذات العلاقة بدايةً. بالإضافة الى الهيئات المجتمعية وحتى على مستوى افراد مؤثرين او شخصيات عامة. تحويل فعل العنف الى **قضية راي عام: وبهذا الاتجاه يتم تجنب** السماح بعزل المرأة واسكاتها بشكل غير مرئي بل تتحول القضية الى نقد للبنى الاجتماعية التي تصمت على هكذا عنف وتضعف خطاب التشهير واللوم.
الثقل العشائري	يتمثل في قوة الانتماء العشائري ودور العشيرة سياسياً وديموغرافيا وما يرافقه من قاعدة جماهيرية قائمة على روابط الدم والأصل، ويُستخدم للضغط على المرأة في قراراتها السياسية، رغم أن تأثيره قد يكون أقل من الأعراف الاجتماعية في ظل قانون الانتخاب الجديد.	تعزيز دور العشائر في حماية المرأة ودعمها **كنموذج متقدم** مع الرجوع الى تاريخ هذه العشائر ودور المرأة القيادية آنذاك. مبادرة التغيير لابد أن تبدأ **من الداخل** بقيادات رجال من المجتمع المحلي الذين يعتبرون اشخاص متنورين وقادرين على صياغة القيم الثقافية والدينية بجماليتها القائمة على المبادئ الإنسانية والحقوقية. **إبراز نماذج نسائية فاعلة** في السياسة وكافة المجالات الأخرى للتأكيد على أن الكفاءة والانجاز هي المعيار.

8 مصادر القوة مرتبة حسب الأهمية بناء على نتائج النقاشات التي تمت مع الفئات والجهات المستهدفة
9 مقالة المرأة والتقديس الى التدنيس والتشيء

القوانين والتشريعات، خاصة قانون الأحوال الشخصية	يمنح القانون الرجل صلاحية الطلاق، والذي يمكن استخدامه كأداة تهديد أو ضغط نفسي واجتماعي على المرأة، بغضّ النظر عن الضوابط الأخلاقية المنصوص عليها.	القانون وحده لا يغير المجتمع ولكن يجب تطبيق القوانين بجدية، **وتقييد استخدامه كأداة تهديد** قد تهد اسرة بأكملها. تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية وتضمينها تدخلات موجهه للعنف السياسي/ الانتخابي
التفسيرات الدينية المغلوطة	يتم توظيف بعض العبارات الدينية المتداولة خارج سياقها الصحيح لتكريس هيمنة الرجل ومنح ممارساته شرعية دينية، رغم أن هذه العبارات قد لا تعكس مبادئ الدين أو مقاصده.	لابد من تبني مقاربة دينية للتأثير في المجتمع المحلي ويقودها رجال دين متنورين ليعكسوا صورة الدين الحقيقية بعيدا عن السياسة ومصالح النخب
القوة الاقتصادية والمالية	امتلاك الثروة والقدرة على تمويل الحملات الانتخابية، أو استخدام المال السياسي والمال الأسود، يشكّل مصدر قوة مهم، ويُستخدم للتأثير على قرارات المرشحات، بما في ذلك عرض مبالغ مالية مقابل الانسحاب.	توفير دعم مالي ضمن اطر محددة موجه للنساء تعزيز منظومة مجابهة الفساد والمال السياسي
الخوف من منافسة المرأة وفقدان المكانة	يُنظر إلى ترشح المرأة باعتباره تهديدًا لزعامة الرجل أو مكانته الاجتماعية، ولصورة أقاربه الذكور، وهو تصور مغلوط لكنه سائد ويُستخدم لتبرير إقصائها.	تعزيز مفهوم الشراكة في التنمية وتكاملية الأدوار من خلال نماذج مجتمعية حية وذات توجه اكثر عدالة

المحور الثالث: ديناميكيات مواجهة العنف

اليات مواجهة/ مجابهة العنف

اثناء اتخاذ قرار الترشح

اشارت النقاشات التي دارت حول مواجهة العنف اثناء مرحلة اتخاذ قرار الترشح أن كان هناك إشارة الى أهمية مواجهة العنف المتعلق بالرفض تجاه رغبة المرأة بالترشح من خلال **التفاوض وفتح الحوار** حول قناعاتها واهتمامها بهذه الخطوة والتأكيد على أنها لن تنافس الرجل أو أنها "لن تستقوي عليه "على حد تعبير احداهن. حيث أكدت اغلب المشاركات ان التخوف لدى افراد الاسرة يبدأ من " ان هذه المرأة إذا فازت فلن يستطيع أحد أن يحكمها" وبالتالي لابد لها من بناء " **منطقة الأمان**" كما أسمتها مشاركة لتستطيع ان تنبي عليها حواراً بناءاً.

أضف الى ذلك أن أغلب المشاركات أكدن على أنهن لم يأخذن قرار الترشح إلا بعد أن كان لديهن قاعدة جماهيرية واسعة واعتبرنها شبكة دعم لاتخاذ قرار الترشح.

اثناء المعركة الانتخابية

اشارت أغلب المشاركات الى أن من أهم الاليات التي اتخذنها لمواجهة العنف وتحديداً العنف الرقمي او النفسي كانت "**بالإهمال**" حيث عبرن عنها بأنها أفضل السبل لتحاشي الخوض في معارك جانبية تضعف قوتك وتركيزك. أضف الى ذلك أن هذه الالية أحيانا وعلى حد تعبيرهن بانها تجنب المرشحة التصعيد أو المواجهة مع المعنف وما قد ينتج عنها من تداعيات اجتماعية قد توسع دائرة العنف تجاهها. أما بخصوص مواجهة التنمر او التشهير عبر مواقع التواصل الاجتماعي فقد أكدت غالبية المشاركات أن وحدة الجرائم الالكترونية تعمل بكفاءة وسرعة وسرية ويلجأن اليها دون أي تردد.

وفي سياق آخر اشارت أغلب المشاركات بأن حادثة العنف تجاه المرأة في العادة يتم **حلها بدون اللجوء الى القوانين او الأجهزة الأمنية**، وذلك انطلاقاً من مبدأ الحماية لها من أي تصعيد أو عدم رغبة الاهل ان يتم تداول القصص والتشهير بها مهما كان المعنف سيئاً. وفي العادة تحل عبر توافقات اجتماعية بين العائلات واجتماعات صلح داخلي يقوم على أساس التهدئة وليس المعاقبة، بينما عدد محدود من المشاركات أشاروا الى أنهم لجأوا الى الشكوى الى الهيئة المستقلة للانتخابات وعدد لم يتجاوز ثلاث مشاركات قدموا **شكوى** الى مراكز الشرطة.

وقد اتفقت هذه النتائج مع ما اشارت اليه دراسة اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، حيث جاء "التجاهل" هو الوسيلة الأكثر انتشارا لرد فعل على العنف حيث بلغت النسبة 68%، وهناك من أصدرن تصريحات على صفحات التواصل بنسبة28%، والبقية إما لجأن الى جهات مختصة للمساعدة بنسبة 10% أو انسحبن من المشهد العام بنسبة 4%. أي ان هناك رفض لتقديم الشكاوى بسبب الخوف من الوصمة الاجتماعية او ضعف الثقة باليات الحماية الوطنية. وقد اتفقت النتائج مع **دراسة ICNL لمذكورة سابقاً** اشارت الى ان نسبة ضئيلة جدا من النساء اللواتي تعرضن للعنف الانتخابي يلجأن لتقديم شكوى لعدة أسباب على سبيل المثال عدم معرفة الإجراءات الخاصة بتقديم الشكوى وعدم الثقة بنجاعة الإجراءات والخوف من الوصمة الاجتماعية والتي قد تسبب خلافات على مستوى العائلة والاقارب.

واشارت أيضاً دراسة اللجنة الوطنية المذكورة سابقتً الى ان المستهدفات من الدراسة أشرن الى ان هناك عدة وسائل متبعة للتبليغ والتحرك ضد العنف وجاءت كالاتي: 44% يفضلن اللجوء الى العائلةو31% الأصدقاء و28% الى العشيرة. بينما بلغت النسبة 16% فقط من لجأن لمراكز الشرطة و12% الى القضاء و4% جهات رقابية رسمية او غير رسمية.

إن ديناميكيات مواجهة العنف تعني فعل واحد او عمليات متبادلة تحدث عند التصدي للعنف، وهي شبكة متعددة الابعاد تعكس العلاقات بين المعنَف، المعنِف، المجتمع، القوانين، المؤسسات والاهم منكل ذلك تفاعل موازين القوة والسلطة عند حدوث فعل المواجهة. ومن هنا فقد جاءت أنماط المواجهة حسب النقاشات التي تمت كما يلي:

1. **بناء مساحات الأمان:** وتعني ان تبدأ المرأة التمهيد للاستجابة لقرار الترشح من خلال فتح حوارات داخل الاسرة، رفع الوعي بالمزايا التي يمكن ان تتوفر لدى المرأة المرشحة (مكامن القوة)، قبول مؤقت للرفض مع إعادة المحاولات

بشتى السبل. وفي حال الاصرار على قرار الترشح رغم المعارضة فكانت تتم بأسلوب متوازن " دعنا نخوضها معاً ولنرى ما سيحدث" أي بمعنى قبول الخسارة أو الربح من أي طرف.

2. **بناء شبكة علاقات واسعة:** لابد من شبكة دعم اجتماعي وجماهيري تم العمل عليها من وقت طويل " وليس وليد اللحظة" حيث تُعد عاملاً حاسماً في تمكين المرأة من مواجهة العنف وتعزيز ثقتها بقدرتها على الاستمرار.
3. **تبني استراتيجية " التجاهل"** في حال مواجهة العنف اثناء المعركة الانتخابية، خاصة في مواجهة العنف النفسي والرقمي، باعتباره وسيلة فعالة لتجنب الاستنزاف والتصعيد الاجتماعي.
4. **العزوف عن المسار القانوني للشكوى:** تتسم مواجهة العنف بطابع اجتماعي غير رسمي، إذ يُفضَّل حل معظم الحوادث داخل إطار العائلة أو العشيرة عبر التهدئة والتوافق، بدلاً من اللجوء إلى المسارات القانونية.
5. **كسر العزلة** – من خلال المصارحة والمكاشفة في حال واجهت عنف يمسها شخصياً تشهير أو تنمر أو حتى المساس بالسمعة، قامت النساء بتبني استراتيجية المكاشفة مع الجمهور سواء من خلال لقاءات جماهيرية أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وهذه المكاشفة ليست للتبرير بل لتحويل فعل التشهير الى فرصة لفضح استخدام السمعة كسلاح ضد النساء في السياسة، ما يعزز تعاطف الجمهور ويُحرج الطرف المُعتدي.
6. **الشكوى الرسمية في حالة العنف الرقمي:** يشكل العنف الرقمي استثناءً نسبياً، حيث تُظهر المشاركات استعداداً أكبر للجوء إلى وحدة الجرائم الإلكترونية لما تتمتع به من سرعة وسرية وكفاءة.
7. **الجاهزية على المستوى النفسي والمجتمعي:** أكدت النساء على أنه من بداية اتخاذ قرار الترشح وهي على علم بكل ما سوف تواجهه من عنف وتحديداً النفسي والرقمي سواء على الصعيد الشخصي او العائلي او قواعدها الشعبية.

يظهر مما سبق بأن ديناميكيات القوة في مواجهة العنف وإن كانت أساليب أثبتت فعاليتها ولكن الفجوة ما زالت موجودة ما بين العنف ضد المرأة واليات المواجهة بحيث تضطر البعض الى الانسحاب خوفا على سمعتها أو أسرتها أو إقصاءها اجتماعياً، وهنا لابد من تدخل ما أسمته النساء" بالردع ثم الردع" أي تغليظ العقوبات على كل معتدي سواء على المرأة أو الرجل في سياق العملية الانتخابية.

التوصيات

تم تقديم عدد من التوصيات موجهه على عدة مستويات وهي كالاتي:

المؤسسات الحكومية

1. العمل على مراجعة وتحليل القوانين الناظمة للعملية الانتخابية وارتباطها في قوانين ذات علاقة مثل قانون العنف الاسري وقانون العقوبات وقانون الإدارة المحلية.
2. تطوير آليات مؤسسية لدى الهيئة المستقلة بحيث تضمن الحد من العنف الموجه للنساء بحيث تتضمن إجراءات واضحة للتعامل مع العنف المؤسسي

3. دعم التمويل الانتخابي للنساء: إنشاء صناديق دعم أو برامج تمويل حكومية مخصصة للمرشحات، بما يعزز تكافؤ الفرص ويحدّ من العنف الاقتصادي.
4. تطوير مؤشرات وطنية لقياس العنف السياسي ضد النساء، وربطها ببيانات المشاركة والاستمرارية في العمل العام.

الهيئة المستقلة للانتخابات

1. تتولى الهيئة المستقلة للانتخابات تعزيز دور وحدة تمكين المرأة والخط الساخن تحسين بيئة الحماية، التي ما تزال بحاجة إلى تعزيز الثقة المجتمعية والتوعية بآلياتها.
2. إعداد دراسات وابحاث حول كيفية بناء مقاربات التمكين السياسي من التوجه الفردي الى التوجه الجماعي، بحيث تستهدف البنى الاجتماعية بشكل شمولي وليس افراد.
3. تعزيز الثقة من خلال تطوير بروتوكولات للعمل على ضمان الحماية والسرية في التعامل مع الشكاوى

مؤسسات المجتمع المدني

1. تنفيذ برامج موجه للتمكين السياسي لكل من النساء والرجال بحيث تعتمد على منهجيات عملية تم تصميمها بناء على السياق الوطني
2. دعم تأسيس شبكات مجتمعية لتبادل الخبرات وبحث القضايا التي يواجها كل من الرجال والنساء اثناء الترشح وخوض المعركة الانتخابية
3. رفع الوعي بالحقوق السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والمدنية لكل فرد من أفراد الاسرة من خلال برامج موجهه عبر المحطات الفضائية، المدارس والجامعات، والنقابات والأحزاب والجمعيات الخيرية.
4. إنشاء مراصد **متخصصة تسعى الى توثيق حالات العنف السياسي وإصدار بيانات دورية لصناع القرار والجهات ذات العلاقة**
5. تصميم برامج متخصصة لكسر حاجز الصمت لدى النساء من خلال تهيئة مساحات آمنة تقدم فيها خدمات قانونية واجتماعية ونفسية موجه للعنف ضد المرأة بشكل عام والسياسي بشكل خاص
6. أهمية تخصيص برامج توعوية مصممة لقيادات مجتمعية من الرجال سواء من المؤثرين، رجال الدين، شيوخ العشائر، وناشطين اجتماعيين بحيث يساهمون في تشكيل مفاهيم أكثر عدالة وانصاف.
7. ضرورة مراجعة القوانين الخاصة بالانتخاب والإدارة المحلية – الجديد- والحاقها بتعليمات وأنظمة تشدد على سياسة الردع والعقوبة لمن يمارس العنف ضد المرأة في المجال السياسي بشكل خاص

الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية

1. عقد مذكرات تفاهم مع مؤسسات مجتمع مدني تعنى برفع الوعي بالمشاركة السياسية لغايات التنسيق والوصول

الى أوسع شريحة ممكنة

2. تعزيز دور مراكز الاميرة بسمة في بناء الشراكات مع الهيئة المستقلة للانتخابات والأحزاب والجمعيات الناشطة في مجال رفع الوعي السياسي مستهدفة كل من الرجال والنساء معاً.
3. من الضروري استقطاب قيادات المجتمع المحلي والمؤثرين ورجال الدين لتقديم خطاب يحمل مضامين العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات ويسلط الضوء على تجارب محلية رائدة.

توصيات للأحزاب

1. تبني برامج توعوية حول أهمية مشاركة المرأة السياسية لكافة أطياف المجتمع المحلي
2. زيادة تمثيل النساء في الهيئات القيادية واللجان المؤثرة داخل الأحزاب.
3. توفير دعم تنظيمي ومالي للمرشحات
4. تبني سياسات داخلية واضحة لمواجهة العنف والتشهير والتنمر ضد النساء داخل الحزب وخلال الحملات الانتخابية.

توصيات للمنصات رقمية ومحطات فضائية

1. **تنظيم الخطاب الإعلامي المتعلق بالمرشحات**

اعتماد مدونات سلوك إعلامية تضمن تغطية عادلة ومتوازنة لمشاركة النساء، وتمنع التشهير والخطاب التمييزي.

2. **مكافحة العنف الإعلامي والإلكتروني**

تفعيل آليات الرصد والإبلاغ عن التنمر والتشهير الإلكتروني، والتعاون مع الجهات المختصة لمحاسبة المخالفين.

3. **إبراز النماذج النسائية الإيجابية**

تسليط الضوء على تجارب النساء الناجحات في العمل العام، بما يسهم في تغيير الصورة النمطية وتعزيز القبول المجتمعي.

4. **التخفيف من خطر المعلومات المضللة** من خلال رفع الوعي باستخدام التطبيقات والتحقق من المصادر ومحاولة كشف الانتهاكات للحسابات الخاصة بالمرشحات.

مصادر ومراجع الدراسة

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2023، العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية التي تعيق تمكين المرأة ووصولها الى مواقع قيادية
2. النعيمات، رشا،2021، مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية والمعوقات وسبل علاجها
3. اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، 2022، العنف ضد النساء في المجالين العام والسياسي
4. منظمة أرض، 2025، الأعراف الاجتماعية والعمليات السياسية
5. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2022، كسر الصمت عن العنف
6. راصد، 2022، التمكين الاقتصادي والسياسي الذي تتطلع اليه المواطنات الاردنيات
7. تضامن، **2024**، مشاركة النساء السياسية وتأثير التشريعات الجديدة استطلاع الرأي العام بعد الانتخابات
8. مركز قلعة الكرك للاستشارات والتدريب، العنف ضد المرأة- خلال الانتخابات في الأردن، 2020
9. المركز الدولي لقانون المنظمات غير الربحية (ICNL - The International Center for Not-for-Profit Law)، العنف ضد المرأة خلال الانتخابات، 2022
10. تضامن، 2024، "العنف الانتخابي الرقمي ضد المرشحات خلال الحملات الانتخابية للانتخابات النيابية على فيسبوك"
11. من خلال المشروع المشترك مرصدVAWP بين مؤسسة مهارات ومدنيات وسائل الإعلام ومراقبة النّوع الاجتماعي في انتخابات 2022 - العنف ضد المرأة في السّياسة

A better quality of life for all
in an urbanizing world

UN-HABITAT

UNITED NATIONS HUMAN SETTLEMENTS PROGRAMME
P.O. Box 30030, Nairobi 00100, Kenya
unhabitat-info@un.org
www.unhabitat.org

@UNHABITAT